

PROVISIONAL

مجلس الأمن

S/PV.2863
6 June 1989

JUN 8 1989

UN/ISA COLLECTION

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الساعة ١١/٠٠

(الولايات المتحدة الأمريكية)

الرئيس : السيد بيكرنغ

السيد بيلونوغوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد هاغوس	اثيوبيا
السيد نوغويرا - باتيستا	البرازيل
السيد جودي	الجزائر
السيدة ديالو	السنگال
السيد يو منغجيا	الصين
السيد بلان	فرنسا
السيد تورنود	فنلندا
السيد فورتييه	كندا
السيد بنجالوسا	كولومبيا
السيد رجالي	ماليزيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد بيرتش	وايرلندا الشمالية
السيد رانا	نيبال
السيد بيتش	يوغوسلافيا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن هذه هي الجلسة الاولى لمجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه ، أود في بداية الجلسة ، بالنيابة عن المجلس أن أشيد بسعادة السير كريستين تيكيل ، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة ، لخدمته كرئيس لمجلس الأمن خلال شهر ايار/مايو ١٩٨٩ . وانني واثق بانني أتكلم بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس في التعبير عن الإعجاب والتقدير العميق للسفير تيكيل لخبرته الدبلوماسية الكبيرة واللياقة العظيمة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي .

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٣١ ايار/مايو ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/20662)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن ، والبحرين ، وتونس ، والجمهورية العربية السورية ، والمملكة العربية السعودية ، واليمن يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتمزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الأردن) ، والسيد الشكر (البحرين) ، والسيد
غزال (تونس) ، والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد الشهابي
(المملكة العربية السعودية) ، والسيد سلام (اليمن) ، المقاعد الخمسة لهم الى جانب
قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني

تلقيت رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة ، صدرت في الوثيقة S/20669 . فيما يلي نصها :

"أتشرف بأن أرجو من مجلس الأمن ، عملاً بممارسته السابقة ، أن يدعو

المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في المناقشة التي

ستجري بشأن البند المتعلق بالحالة في الأراضي المحتلة" . (S/20669)

ولم يقدم الطلب بموجب المادة ٣٧ ، أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت

لمجلس الأمن ، ولكن إذا تمت الموافقة عليه ، فإن المجلس سوف يدعو المراقب الدائم

لفلسطين للمشاركة ليس بمقتضى المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ ، وإنما بنفس حقوق المشاركة

التي تكفلها المادة ٣٧ .

سألقى بياناً بمفاتي ممثلاً للولايات المتحدة .

ستصوت الولايات المتحدة ضد الطلب المقدم إلى مجلس الأمن لسببين : أولاً ،

نعتقد أن المجلس لم يتلق طلباً مستوفياً للشروط اللازمة للتكلم ؛ ثانياً ، نرى

الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية الإذن

بالتكلم إلا إذا كان الطلب متماشياً مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس . ونرى

أنه ليس من المستنصب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته فيدخل بالقواعد التي

وضعها .

ولنسال أنفسنا ، نحن أعضاء المجلس ، السؤال التالي : هل ان القرار بالخروج

على قواعد عملنا والاخلال بإجراءاتنا سيعزز أم ينتقص من قدرة المجلس على القيام

بدور بناء في عملية السلام في الشرق الأوسط ؟ ويعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً أن هذا

القرار ينتقص من قدرة المجلس على القيام بهذا الدور .

ويعلم جميع أعضاء المجلس أن العادة جرت على أنه ليس للمراقبين الحق في

التكلم في المجلس بناء على طلبهم ، وإنما بناء على طلب يجب أن تقدمه دولة عضو

بالنيابة عن المراقب . ولا نرى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على الممارسة الحالية .

ومن الواضح أن قرارات الجمعية العامة ليست الزامية لمجلس الأمن . وبصرف النظر عن ذلك ، لا يوجد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا ما يبرر تغيير ممارسات مجلس الأمن . فقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٢ الذي استهدف تغيير مركز بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، قام بذلك

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في

منظومة الأمم المتحدة وفقا للقرارات والممارسات ذات الصلة" .

هذا القرار لا يشكل اعترافا بأية دولة باسم فلسطين ؛ والولايات المتحدة ، شأنها شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة .

وقد اتخذت الولايات المتحدة على الدوام موقفا مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الاساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال أربعة عقود أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة أشيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية . وبالتالي تعارض الولايات المتحدة اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الأمن كما لو كانت هذه المنظمة تمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة .

اننا نؤمن ، بطبيعة الحال ، بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، لكن هذا لا يعني خرق قواعد عملنا . وبصفة خاصة لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي . اننا نرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي اساس قانوني ويمثل إخلالا بالقواعد . لكل هذه الاسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

والآن ، استأنف عملي رئيسا للمجلس .

إذا لم يرغب عضو آخر من أعضاء المجلس في التكلم في هذه المرحلة ، فسأعتبر أن المجلس على استعداد للتصويت على الاقتراح الخاص بالاستماع إلى المراقب الدائم لفلسطين .

تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فنلندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، نيبال ، يوغوسلافيا

المعارضون . الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون . فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١١ صوتاً مؤيداً مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت . تمت الموافقة على الطلب .

بدعوة من الرئيس شغل السيد ترزي (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني

تلقيت رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة ، فيما يلي نصها :

"أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الأمن أن يوجّه ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الدعوة إلى سعادة السفير كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم للجامعة العربية لدى الأمم المتحدة ، وذلك أثناء مناقشة المجلس للبيند المدرج حالياً في جدول أعماله" (S/20670)

وقد عممت تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/20670 . إذا لم أسمع اعتراضاً سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى سعادة السيد كلوفيس مقصود بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة ، فيما يلي نصها :

"بوصفي رئيسا للمجموعة الإسلامية ، يسعدني أن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه دعوة بموجب المادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد أنساي أنساي المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة ، وذلك أثناء مناقشة المجلس للبند المعنون "الحالة في الأراضي العربية المحتلة" .

وستعم تلك الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/20673 .

وإذا لم أسمع اعتراضا فساعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد أنساي بموجب المادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله .
يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ الموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/20662) . وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : S/20609 ، مذكرة من الأمين العام يحيل بها قرار الجمعية العامة ٣٣٣/٤٣ ، و S/20611 ، رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩ موجهة الى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة ، و S/10623 و S/20668 ، رسالتين مؤرختين في ٩ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ موجهتين الى الأمين العام من رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، و S/20637 ، رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٩ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة ، و S/20667 ، رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لاسبانيا لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الاول هو المراقب الدائم عن فلسطين ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ،

أود من خلالكم أن أشكر المجلس على موافقته على طلبنا للاشتراك في المناقشة الحالية لمجلس الأمن بنفس حقوق المشاركة بمقتضى المادة ٣٧ .

ولكم شخصيا ، السيد الرئيس ، أود أن أقول إننا مسرورون سرورا كبيرا إذ نراكم هنا . لقد تنفست هواء القدس النقي ، وعشت مع شعبي ، وبالتالي فلديك معرفة شخصية بالفظائع التي تعرض لها هذا الشعب في الماضي ولا يزال يتعرض لها . ونحن على ثقة من أن حاكم بالعدالة وتقديركم وتعاطفكم ورحمتكم سيكون لها دور رئيسي في دفع عمل هذا المجلس قدما .

ونود أيضا أن نكرر تقديرنا العظيم للجهود التي بذلها سلفكم ، الذي أمضى شهر أيار/مايو يحاول اقناع المجلس بالموافقة على الأقل على بيان يظهر القلق إن لم يظهر التعاطف . وأيا كان الحال ، هكذا جرت الامور : نحن نعرف ما هي العقوبات ، ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا العظيم لممثل المملكة المتحدة .

لقد انقضت أيام واسابيع وأشهر بينما كانت الساعات تشهد مباشرة السلطة القائمة بالاحتلال ، اسرائيل ، وأدواتها ، سواء كانت في زيها الرسمي او المدني ، واستمرارها في تطوير اشكال جديدة من اعمال ارهاب الدولة . لقد أُبلغ المجلس بشكل كامل وفوري بتلك الاعمال من اعمال ارهاب الدولة التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين العزل في أراضي دولة فلسطين الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

لقد سمعنا ورأينا ولاحظنا مذكرات الامين العام ، ورأينا المذكرات والمعلومات الواردة من وكالات الامم المتحدة ، ورأينا مذكرات اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ورأينا مذكرات منظمة العفو الدولية - وكلها تعرب عن القلق إزاء ما يجري في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

إلا أن جميع المشاهد التي رآها العالم على شاشات التلفزيون ، وفي الصور وفي الوثائق ، لم تستطع أن تؤثر ولم تؤثر على دولة عضو في هذا المجلس ، عضو لجأ الى عرقلة وإحباط محاولات أعضاء المجلس أداء واجباتهم والتزاماتهم .

إن ذلك مما ينطوي على الاسف ومما يبعث على الحزن - هاتان عبارتان يمكن للمرء أن يستخدمهما في وصف موقف تلك الدولة العضو ، إلا أن ذلك قول يقصر الى حد أكبر عن أداء الحقيقة وسمعة المجلس في يوم من الايام .

ومهما كان الامر ، لابد لدماء الاطفال الابرياء وصرخات الامهات الشكالى والمعذبات أن تكون ساعدت على تأنيب ضمير الذين يصرون التوجيهات للجالسين حول هذه الطاولة الذين عانوا اخلاقيا وأثبتهم ضمائرهم نتيجة لتنفيذ سياسة الإعاقة وأساليبها . إن المجلس لا يجتمع الآن ليعالج "المشكلة الاساسية ، ألا وهي الاحتلال الاسرائيلي" ، ولا لبحث السبل والوسائل لوضع حد للتهديد الذي يتعرض له السلم والامن الدوليان ، ولا لينظر في كيفية تحقيق السلم من خلال حل سياسي ، كما أوصت به الاغلبية العظمى - بالإجماع تقريبا - من أعضاء الامم المتحدة . إن المجلس يجتمع ، في رأينا ، بغية معالجة الانتهاكات واعمال إرهاب الدولة التي يجري القيام بها ضد الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال الاسرائيلي .

لنتذكر أن أعمالنا لا تنظمها القيم الاخلاقية فحسب ، لانه اتضح من سوء الحظ أن القيم الاخلاقية مختلفة ويلتزم بها انتقائيا . إن القتل المتعمد لأكثر من ٧٥٠ فلسطينيا يعد جريمة من جرائم إبادة الجنس . ويعتبر مرتكبو هذه الجريمة أنها وسيلة للحفاظ على القانون والنظام . ولكن قانون من وأي نظام؟ إن ما ينبغي معالجته هنا هو الالتزامات القانونية - الالتزامات القانونية التي تعهدت الاطراف المتعاقدة السامية باحترامها .

إن ميثاق الأمم المتحدة يعلن بجلاء أن الأعضاء يتعهدون باحترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذها . وهذا التزام قانوني ، إلا أنه في حالة اسرائيل وسياساتها وممارساتها في الاراضي المحتلة ، اتخذ المجلس قرارات عديدة ولكننا لم نشهد احتراماً لهذه القرارات أو تنفيذاً لها .

لقد أكد المجلس في مناسبات عديدة على أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الاراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس .

ماهي هذه الاحكام؟

وفقا للمادة ١ ، "تتعهد الاطراف المتعاقدة السامية باحترام وضمان احترام " - وأؤكد "ضمان احترام" - الاتفاقية الحالية في جميع الظروف" .
ونص المادة ٢٧ كما يلي :

"يكون للأشخاص المتمتعين بالحماية الحق ، في كل الظروف ، في احترام شخصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية ومعتقداتهم وممارساتهم الدينية ، وعاداتهم وتقاليدهم . ويجب أن يعاملوا في جميع الاوقات معاملة إنسانية ويجب حمايتهم بصفة خاصة من جميع أعمال العنف أو التهديدات النابعة منها ومنها الإهانات وفضول العامة .

"وينبغي بشكل خاص حماية النساء من أي اعتداء على شرفهن ، وخاصة حمايتهن من الاغتصاب أو الإكراه على البغاء أو أي شكل من أشكال الاعتداء المخل بالآداب" .

وتنص المادة ٢٩ على ما يلي :

"يكون طرف النزاع ، الذي لديه أشخاص خاضعون للحماية ، مسؤولاً عن المعاملة التي يلقاها هؤلاء الأشخاص من موظفيه بمصرف النظر عن أية مسؤولية فردية قد تترتب على ذلك" .

ونص المادة ٤٩ كما يلي :

"إن اجراءات النقل الفردية أو الجماعية بالقوة ، وكذلك إبعاد الأشخاص المتمتعين بالحماية من الإقليم المحتل الى إقليم دولة الاحتلال أو الى إقليم أي بلد آخر ، سواء كان محتلاً أو لم يكن ، محظورة بمصرف النظر عن دوافعها" .

وتنص المادة ٥٠ على ما يلي :

"تقوم دولة الاحتلال ، بالتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية ،
بتسهيل العمل المناسب لجميع المؤسسات المكرسة لرعاية الاطفال وتعليمهم" .
وجميع هذه الاحكام احكام اتفاقية يلتزم جميع أعضاء المجلس بواجب كفالة
احترامها .

ما هي الالتزامات القانونية للشعب الفلسطيني ؟ وما هي الالتزامات الاخلاقية
والسياسية والقانونية للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال ؟ بعبارة واحدة ، إن الالتزام
المترتب عليهم هو المقاومة . وهذا بالتحديد ما يقوم به الفلسطينيون . وهذا هو
النهج المتوازن إزاء المسألة : الالتزام القانوني من جانب واحد بالاحترام والمعاملة
الإنسانية ؛ والالتزام القانوني من الجانب الآخر بالمقاومة .

ولكن ما هو الإجراء الذي اتخذته الاطراف المتعاقدة السامية في هذه الاتفاقية
لكفالة احترامها ؟ وهنا لا بد أن يشير المرء الى هذا المجلس وأن يحاول أن يفهم
لماذا لم يتخذ أي إجراء . قد يبدو الامر غامضا ، ولكننا جميعا نعرفه .

في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، استجاب المجلس فوراً لطلب مجموعة الدول
العربية . وكانت الانتفاضة قد بدأت للتو ، ولجأ الشعب الفلسطيني الى مرحلة جديدة
من نضاله المشروع ضد الاحتلال الأجنبي . واستمرت أعمال المجلس على مدى سبع جلسات
دامت ١١ يوماً ، ووصلت الى ذروتها باتخاذ القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) في ٢٣ كانون الاول/
ديسمبر ١٩٨٧ ، مع امتناع ممثل حكومة الولايات المتحدة عن التصويت . وفي هذا
القرار ، طلب المجلس من الامين العام :

"أن يدرس الحالة الراهنة في الاراضي المحتلة مستخدماً جميع الوسائل
المتاحة له وأن يقدم تقريراً ... يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل
الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال
الاسرائيلي" . (القرار ٦٠٥ (١٩٨٧))

لقد قُدمَ تقرير في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وفي ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، استخدم عضو دائم في المجلس ، الولايات المتحدة ، حق النقض ضد مشروع قرار . وقد ذكر ممثل الولايات المتحدة ، في تعليقه للجوء الى حق النقض ما يلي :

"إن هيئة وسلطة مجلس الأمن الدولي أمران هاما جدا . . . واعتماد القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يعتبران أساسا لازما لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، والقضية الفلسطينية ، واللذين يقبل بهما جميع الاطراف تقريبا ، يعتبر مثالا للتدخل الفعّال من جانب المجلس . . .

..."

..."

"... إن الولايات المتحدة تتشاور مع الاطراف المعنية مباشرة بشأن إيجاد السبل لحل النزاع الفلسطيني وتحقيق السلام الدائم والشامل عن طريق المفاوضات على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . إن الاتفاق على عملية التفاوض والرعاية السليمة للمفاوضات لا يمكن أن يُكتب لهما النجاح إلاّ إذا اقرنا بموافقة الاطراف المعنية مباشرة . ولا يمكن فرض ذلك عليها ، حتى ضمنا ، كما يسعى الى ذلك مشروع القرار هذا .

"... غير أننا ، في هذه الحالة ، لا نؤيد جهود المجلس الرامية الى تناول الاضطرابات الحالية ورد اسرائيل بطريقة عقيمة لا حاجة اليها وتوجيه عملية التفاوض قبل التوصل الى اتفاق بين الاطراف بشأن الرعاية السليمة للمفاوضات . . . " (S/PV.2790 ، ص ٣٩-٤٢)

هذا ما قيل في شباط/فبراير ١٩٨٨ . وآمل ألاّ يعتبر ممثل الولايات المتحدة "الاضطراب" الحالي - ومقتل ٧٥٠ فردا ليس مجرد اضطراب - عقيما أو لا لزوم له .

وقد دفعت الى استعمال حق النقض ، كما قال ممثل الولايات المتحدة ، الاحكام الواردة في مشروع القرار الذي يطلب من الامين العام مواصلة بذل جهوده من أجل التوصل الى تسوية سلمية وإبقاء المجلس على علم بمصرة منتظمة . وقد طُلب ، وهذا الموقف المتخذ من جانب عضو دائم في أذهاننا ، عقد هذه الجلسة للنظر في السبل

والوسائل الكفيلة بضمان احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، وبخاصة الحكم الوارد في المادة ٢٧ ، الذي ينص على أن :

"الأشخاص المحميين ... يجب أن يُعاملوا في جميع الاوقات معاملة إنسانية ، ويجب حمايتهم بصفة خاصة من جميع أعمال العنف أو التهديدات النابعة منها ومن الإهانات وفضول العامة" .

وعلاوة على ذلك ، تنص المادة ٢٩ على ما يلي :

"يكون طرف النزاع ، الذي لديه أشخاص خاضعون للحماية ، مسؤولاً عن المعاملة التي يلقاها هؤلاء الأشخاص من موظفيه بصرف النظر عن أية مسؤولية فردية قد تترتب على ذلك" .

واليوم نحن هنا لننظر على وجه القصر - وأؤكد "على وجه القصر" - في التوصيات الخاصة بالسبل والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الاسرائيلي . وأسارع فأؤكد هنا أن هذا لا ينبغي أن يُفسّر بأي حال من الأحوال بأنه نداء الى المجلس بأن يتخلى عن مسؤوليته في الاسهام صوب تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية تحت رعاية الأمم المتحدة ، وعلى وجه الدقة في ممارسة السلطات التي خولها الميثاق للمجلس بصون السلم والامن الدوليين . ولكن أقول للمجلس : أولاً حققوا السلام ، من فضلكم .

وفيما يتعلق بالتوصيات ، فإننا نتذكر أن المجلس منذ عشرة أعوام قد أنشأ لجنة خاصة ، بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) :

"الدراسة حالة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس" . (القرار ٤٤٦ (١٩٧٩))

ولقد قدمت اللجنة تقريرها الثالث والاخير (S/14268) في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ . ولم ينظر المجلس بعد في هذا التقرير . ولكن قد يكون من المهم أن نذكر ببعض الملاحظات التي خلصت اليها اللجنة ، ونصها كما يلي :

"تعتبر اللجنة إذن أن سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، بما يترتب عليها من آثار على ظروف معيشة السكان العرب في الاراضي المحتلة ، سبب دائم لانتهاك حقوق الانسان الاساسية للمواطنين العرب" . (S/14268 ، الفقرة ٢٢١)

وأفادت اللجنة بأنها قد درست الحالة وأنها :

"أخطت بقلق عميق بما اعتبر بالإجماع أنه عملية تدهور مستمر للحالة في الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس ، تتسم بتوترات متتاعدة وصراع متزايد ويمكن أن تؤدي الى مواجهة كبيرة" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢٢)

وأضافت اللجنة ما يلي :

"بالنظر الى التردّي الأخير في الحالة السائدة في الأراضي العربية المحتلة ، تعتبر اللجنة أن سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، بما تفرض من معاناة لا مبرر لها على السكان العزل ، دافع محرّض لمزيد من الاضطراب والعنف" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٢٦)

إن ما تصورته اللجنة هو بالضبط ما يحدث الآن ، وقد أُنذر المجلس منذ ١٠ أعوام بهذه العواقب .

كما أن اللجنة قدمت توصيات هامة ومحدّدة بشأن كيفية معالجة الحالة ، ولكن وفقاً لأفضل ما لدينا من معلومات وُضع هذا التقرير في ملف وتم تخزينه .

وفي سياق موضوع المستوطنات ، أعلنت حكومة الولايات المتحدة موقفها . ففي

٤ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، نقل عن لسان الناطق باسم وزارة الخارجية ما يلي :

"أعتقد أن النقطة التي نجدها تشير الإنزعاج الشديد بشأن الإعلان عن

إقامة المستوطنات هي أن إقامة مستوطنات جديدة أمر يضر بعملية السلام" .

كما أن الناطق باسم البيت الأبيض قال في نفس اليوم ما يلي :

"إننا نعتبر أن المستوطنات غير قانونية وعقبة أمام إحلال السلام" .

إلا أن السيد أرييل شارون ، جزار صبرا وشاتيلا وعضو مجلس الوزراء الاسرائيلي ، كان قد أعطانا بالفعل ردا واضحا : "إن الاستيطان الواسع النطاق في جميع أنحاء الضفة الغربية هو أفضل إجابة على الخطط المختلفة التي يحاول الأجانب فرضها على إسرائيل" . وكان شارون قد صرح بذلك في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢ ، ولعلنا نذكر جميعا أنه كان تعليقا على ما سمي خطة ريغان للسلام .

ولكن ، ماهي الاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن ؟ لقد مُنِع المجلس ، من سوء الطالع ، من اتخاذ أي إجراء ، ونحن جميعا نعرف السبب .

وسأوفر على المجلس الاستماع الى تفاصيل عن آخر أعمال الارهاب الرسمي الذي تمارسه اسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين . لقد قرأنا جميعا قمة مصير أهالي (العزيزية - وهي قبر عزيز - الواقعة خارج مدينة القدس مباشرة في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ، وقد ذكرته صحيفة "نيويورك تايمز" في عددها الصادر في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وجميعنا على علم تام بالعدوان الذي تعرضت له كفر حارث ، والهجوم الذي شنته عليها جماعات القصاص ، والفظائع التي ارتكبت في الخليل عندما أطلق ما يسمى بالمستوطنين ٤ آلاف دفعة من الذخيرة في ليلة واحدة ، وأعلن قائدهم أن الهدف كان "ارهاب وتخويف العرب" في مدينة الخليل .

ولكن الذي يثير مزيدا من الجزع التقرير الذي أصدرته وكالة التلغراف الاخبارية اليهودية في النشرة الاخبارية اليومية ، في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ، والذي جاء فيه :

"لقد استخدم جنود قوات الدفاع الاسرائيلية القرآن كبديل لورق المرحاض .

"استعمل جنود قوات الدفاع الاسرائيلية صفحات مزقوها من القرآن كبديل لورق المرحاض ، عندما كانوا يقيمون بمدرسة في قرية دير البلوط في الضفة الغربية .

"لقد اكتشف تدنيس كتاب المسلمين المقدس ، الذي تصر قوات الدفاع الاسرائيلية على أنه لم يكن مقصودا ، بعد رفع حظر التجول ، الذي استمر لمدة أسبوع ، عن القرية صباح الخميس الماضي .

"قال ناطق عسكري ليلة الأحد أن جنديا من جنود قوات الدفاع الاسرائيلية اعتذر عندما علم أن ثلاثا من الصفحات المطبوعة باللغة العربية التي استعملها ببراءة ودون أن يعرف ، كانت صفحات من القرآن .

"وقال إن قائد المنطقة اتخذ تدابير لمنع تكرار ذلك .

"ولكن لم يتمكن أحد من تهدة خاطر ناظر المدرسة السيد خليل عبد الجواد ، الذي كشف عن القذارة والقمامة التي تركها الجنود ، وعبر عن سخطه وغضبه إزاء ما أطلق عليه 'إهانة لديننا' .

"وتتضمن الأدلة عشرات الصفحات الممزقة من القرآن والملطخة بالبراز ، ونسخة من القرآن محشورة بيد باب ومقبض لتسهيل استعماله كورق للمرحاض .

"كما كان هناك غطاء مطرز للمائدة ملطخ بالبراز ، وكروسي بثقب فسي مقعده لتيسير العملية للجنود" .

لا يمكن لأحد أن يخلط بين القرآن الكريم أو أي كتاب مقدس آخر ، سواء كان العهد الجديد أو العهد القديم من الكتاب المقدس ، وصفحات من قصة . فنحن جميعا نعرف أن تلك الكتب توضع في أماكن طاهرة ، ولا يمكن لأحد أن يتوقع منا أن نصدق أنه لم يكن يعرف ما يفعل . إنه عمل مشين .

ولا أستطيع أن أقول ما إذا كان ذلك العمل متعمدا أم لا ، ولكنني أقول إنه تدنيس للمقدسات ، وأن مرتكبيه جنود من قوات الدفاع الاسرائيلية ، وإن اسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولة ، غير أن تلك الاعمال لم تكن مقصورة على القرآن الكريم . وأود هنا أن أتلو عليكم بيانا صدر عن رؤساء الطوائف المسيحية في القدس في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، وفيما يلي نصه :

نحن رؤساء الطوائف المسيحية في المدينة المقدسة ، اجتمعنا معا ، بالنظر الى الحالة الخطيرة السائدة في القدس وفي بلدنا بأسره .

"إن قناعتنا المسيحية هي أن واجبنا العاجل ، بوصفنا قادة روجيين ، متابعة التطورات في هذه الحالة لنعرّف العالم بالأحوال المعيشية لشعبنا هنا في الأرض المقدسة .

"في القدس وفي الضفة الغربية وغزة يعاني شعبنا في حياته اليومية من حرمان دائم من حقوقه الأساسية نتيجة للإجراءات التعسفية التي تتعمد السلطات اتخاذها . وكثيرا ما يتعرض شعبنا لعمليات ملاحقة ومضايقة ومعاب لا مبرر لها .

"ونشعر بقلق خاص إزاء الخسائر المأساوية التي لا لزوم لها في أرواح الفلسطينيين ، ولا سيما القصر . إن الأفراد الأبرياء العزل يتعرضون للقتل باستعمال الأسلحة النارية بلا مبرر ، ويصاب المئات منهم نتيجة الاستعمال المفرط للقوة .

"إننا نحتج على تواتر حوادث إطلاق النار بالقرب من الأماكن المقدسة .
"كما ندين ممارسة عمليات الاحتجاز الإداري الجماعية ، واستمرار احتجاز البالغين والقصر دون محاكمة .

"وندين أيضا استعمال جميع أشكال العقاب الجماعي بما في ذلك هدم المنازل وحرمان مجتمعات محلية بأكملها من الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء .

"ونناشد المجتمع العالمي أن يؤيد مطلبنا بإعادة فتح المدارس والجامعات التي أغلقت طوال الستة عشر شهرا الماضية ، حتى يتمكن الآلاف من أطفالنا من التمتع مرة أخرى بحقوقهم الأساسية في التعليم .

"ونطالب بأن تحترم السلطات حق المؤمنين في التمتع بحرية الوصول إلى جميع أماكن العبادة في الأيام المقدسة لجميع الأديان .

"ونؤكد تضامننا الإنساني وتعاطفنا مع جميع المقهورين والمعذبين ، ونملي من أجل عودة السلام القائم على العدالة إلى القدس والأرض المقدسة ؛

ونطالب المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بإيلاء اهتمام عاجل لمحنة الشعب

الفلسطيني ، والعمل على تحقيق حل سريع وعادل للمشكلة الفلسطينية" .

ولا أدري ما إذا كان المجلس يدرك أنه بحلول شهر آب/أغسطس سيكون هناك ١١٠

آلاف فلسطيني بين سن السادسة والسابعة ، محرومون من المدارس والتعليم . وسيحرم أولئك الصغار من ضروراتهم الأساسية بصرف النظر عما تقوله الاتفاقية .

يقال لنا أن حكومة الولايات المتحدة نددت بالهجمات التي تشنها جماعات

الاقتصاص المحلية من المستوطنين اليهود على السكان العرب . ولكن هذا ما فعله أيضا

الرئيس حاييم هرتزوغ الذي أعرب عن "أكبر إدانة صدرت عنه حتى الآن للتكتيكات التي

يلجأ إليها المستوطنون اليهود" . فلنواجه الحقيقة ونطرح السؤال التالي : "أليس من

يطلق عليهم المستوطنين أعضاء في القوات المسلحة وقوات الأمن التابعة للسلطة

القائمة بالاحتلال ؟" أن اتفاقية جنيف الرابعة تنص بكل وضوح على أنه ليس للسلطة

القائمة بالاحتلال أن تقوم بترحيل أو نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي

تحتلها" . وأولئك المستوطنون وأسرهم ليسوا مدنيين ، إنهم أعضاء في القوات

المسلحة ، وأسرهم تعيش معهم في شكناتهم لا في بلدات مدنية . والنقطة التي أود

إشارتها هنا هي أن كل هذه الأعمال ترتكبها القوات المسلحة ، وأن إسرائيل مسؤولة

مسؤولية كاملة عن المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون الخاضعون للاحتلال ، ومن واجبها

أن تحترم أحكام الاتفاقية احتراماً كاملاً . والأهم من ذلك أن الأطراف المتعاقدة

السامية في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، وذلك يشمل جميع

أعضاء هذا المجلس ، من واجبها كفالة الاحترام لتلك الاتفاقية .

إن المسألة الآن هي : ما الذي ينبغي عمله ، ومتى وكيف وبواسطة من ؟ فهل يتفضل المجلس بقبول اعتذار حكومة اسرائيل ، وعفا الله عما سلف حتى المرة القادمة ؟ أم سترضى برد فعل الجنرال شومرون ، رئيس أركان حرب جيش الدفاع الاسرائيلي الذي أخبر مجلس الوزراء الاسرائيلي يوم ٢٨ أيار/مايو بأنه "سثم سلوك المستوطنين" ؟ لكننا نعرف أن الجيش الاسرائيلي يمد المستوطنين المزعومين بالأسلحة والذخيرة ، بل حتى بالحماية .

مع أن المئات من الناس ضحوا بحياتهم ، فإن أرواحهم تناشد المجلس . وجرح الآلاف ، وقد نزفت دماؤهم ولا تزال تنزف من أجل قضية محددة . ولا يزال عشرات الآلاف في معسكرات الاعتقال وهم يشاركون في توجيه نداءهم الى ضمير المجتمع الدولي وبخاصة عن طريق هذا الجهاز ، مجلس الأمن . إنهم يشاركون في قول ما يلي وكانهم يترتلون في كنيسة :

"لن نسلم وسنغلب . إننا نكافح من أجل السلم والكرامة ، من أجل تحقيق تطلعاتنا وحقنا في العيش في سلام في ديارنا بعيدين عن أي احتلال أجنبي ، أحرارا ، كما تستحق جميع الشعوب أن تكون ، وفي ممارسة حقوقنا الانسانية والسياسية . إننا نكافح من أجل استقلالنا وحريتنا . إننا نؤمن بكم ، بالمجتمع الدولي ، بالأمم المتحدة ، بمجلس الأمن . ونحن نناشدكم . إننا نطلب حمايتكم لأمننا وسلامتنا ، وإلى أن تحققوا السلم ووفقا للمبادئ السامية الواردة في ميثاقكم ، نطلب منكم تقديم الحماية الكافية التي تقع مسؤولية توفيرها عليكم . إننا سنبقى على كفاحنا العادل ، ولكن يجب عليكم أيضا أن تقدموا المساعدة ، وإلى أن يتحقق ذلك السلام وإنهاء الاحتلال وسحب قوات الاحتلال ، يجب عليكم - أنتم مجلس الأمن - أن تتحملوا المسؤولية وتضطلعوا بمهامكم ."

فلنتذكر أنه تمر هذا الأسبوع ٥٠ سنة على حرمان أكثر من ٩٠٠ لاجئ يهودي من حق اللجوء الى هذا الجانب من المحيط الاطلسي . لقد طلبوا اللجوء قادمين من أماكن

كانوا يضطرون فيها الى تعليق شارات ذات لون خاص تميزهم عن سائر البشر في ذلك المجتمع . ولم يتخذ آتئذ أي إجراء لوقف أعمال الرعب المرتكبة وفقد عشرات الملايين من الارواح البريئة وضحايا السياسات والممارسات العنصرية .

هذه الذكريات تطاردنا عندما نعلم أن الفلسطينيين يؤمرون في ديارهم وعلى أرضهم بتعليق شارات مميزة . إن السلطة المحتلة تميزهم على أنهم أجانب . نعم هذه الافكار تطاردنا . هل هذا غيض من الغيض الذي يغطي تنفيذ ما يسمى "سياسة الانتقال" ؟ هل سيتصرف العالم الآن ، في عام ١٩٨٩ ، بأسلوب أكثر إيجابية وحسما مما فعل عام ١٩٣٩ ، ويمتنع بالتالي فقدان مزيد من الارواح البشرية البريئة ، التي لا تزهق إلا لانها ارواح عرب فلسطينيين ؟ يجب على المجلس وعلى المجتمع الدولي أن يتدخل لمنع العودة الى الشرائط الصفراء وتعليق الشارات العنصرية ، ولانتهاء هذه الحالة . إنهما مطالبان بتقديم الحماية الدولية الفورية . وستكون هذه خطوة نحو السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر المراقب الدائم عن

فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت توا رسالة من ممثل مصر يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعترم ، بموافقة المجلس ، دعوته الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد بدوي (مصر) المقعد المخصص له الى جانب

قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم الثاني هو ممثل

الجمهورية العربية السورية ، الذي يرغب في الادلاء ببيان بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر حزيران/يونيه . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : إنه ليشرفني أن أتحدث

الى مجلس الامن باسم مجموعة الدول العربية التي يتشرف وفد بلادي برئاستها لهذا الشهر ، حزيران/يونيه .

واسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم سيدي الرئيس عن تهانينا المخلصة لتروؤمكم مجلس الامن لهذا الشهر ، ونحن على ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الفذة ، بوصفكم ممثلا لبلد عضو دائم في مجلس الامن ، ستساعد على تحقيق النجاح لاعمال المجلس ، ولا سيما في هذا الوقت الذي تشهد فيه الاراضي العربية المحتلة تدهورا خطيرا نتيجة تصعيد قوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين اعمال القمع ضد السكان العرب في هذه الاراضي .

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأعبر لسلفكم سعادة سفير المملكة المتحدة السير كريستين تيكيل ، عن تقديرنا لرئاسته الحكيمة لاعمال المجلس في شهر أيار/مايو الماضي .

في شباط/فبراير ، أي منذ ثلاثة أشهر ، دعي مجلس الامن للنظر في الوضع الخطير المتروكي في الأرض الفلسطينية المحتلة ، واتخاذ الاجراءات العاجلة والفعالة لوقف عجلة الموت والدمار التي تقودها قوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنون الاسرائيليون ضد سكانها العرب المدنيين العزل ، ولحمايتهم وحماية أطفالهم وممتلكاتهم . وقبل ذلك وخلال العام الماضي عقد مجلس الامن أيضا العديد من الجلسات لهذا الغرض .

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وفي بداية الانتفاضة ، اتخذ مجلس الامن بالاجماع القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) الذي عبّر فيه عن قلقه وجزعه البالغين لتدهور الحالة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، ووضع في اعتباره الحاجة الى النظر في اتخاذ تدابير تكفل الحماية المتجردة للسكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وأكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على الاراضي الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى ، وطلب مرة أخرى من اسرائيل -

السلطة القائمة بالاحتلال - أن تتقيد فورا وبدقة ببنودها ، وأن تكف فورا عن اتباع سياستها وممارساتها التي تمثل انتهاكا لاحكامها . وللوصول الى هذه الغايات ، فقد طلب المجلس من الامين العام أن يدرس الحالة الراهنة في الاراضي المحتلة مستخدما جميع الوسائل المتاحة له ، وأن يقدم تقريراً يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي . وجاء تقرير الامين العام برؤيته الواضحة متضمنا هذه الطرق والوسائل .

غير أنه ، وللأسف ، بالرغم من كل هذه الاجتماعات ، وبالرغم من وضوح وعدالة توصيات الامين العام ، وبالرغم من فداحة الاحداث وما سببته التدابير القمعية الاسرائيلية من معاناة ومآسي ، لم يستطع المجلس اتخاذ أي اجراء يضمن حماية أبناء الشعب الفلسطيني وانهاء معاناتهم اليومية من الاحتلال الاسرائيلي ووحشيته . واستمرت عمليات القتل والتدمير والاعتقال التي تنفذها يوميا قوات الاحتلال والمستوطنون الاسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين وأطفالهم وممتلكاتهم . واليوم يُدعى مجلس الأمن مرة أخرى للنظر في الاوضاع المتردية في الارض الفلسطينية المحتلة ووضع نهاية للمجزرة الفاشية البشعة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني وأطفالهم ، واتخاذ الاجراءات الفورية لحمايتهم وتحقيق الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من الارض الفلسطينية المحتلة والاراضي العربية المحتلة الاخرى .

ومنذ آخر اجتماع لمجلس الأمن ، في شباط/فبراير الماضي ، نفذ العديد من المجازر في المدن والقرى والارياف الفلسطينية وقتل عشرات الاطفال والشباب ودمر العديد من المنازل واقتلعت آلاف الاشجار المثمرة من المزارع العربية . وقد قدم السيد مندوب فلسطين عرضا لهذه الاحداث الدامية . كما بعثت السيدة ابسا كلود ديالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، برسالة الى السيد الامين العام ، عمت في الوثيقة A/43/1009-S/20668 بتاريخ ٢ حزيران/يونيه الجاري ، لغت فيها النظر الى التصاعد الجديد في أعمال القمع التي تمارسها اسرائيل ضد الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة . وقد جاء في هذه الرسالة معلومات عن فداحة النتائج التي تسفر عنها أعمال القمع البربرية ، وأود أن ألفت الانتباه بصورة خاصة الى الفقرة الثالثة من الرسالة التي نقلت تصريحات لاسحاق رابين ، وزير الدفاع الاسرائيلي ، أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع التابعة للكنيست ، جاء فيها :

"أن ٤٧٢ فلسطينيا قتلوا منذ بداية الانتفاضة وأن ١٠ ٠٠٠ آخرين جرحوا وأن ٣٥ ٠٠٠ آخرين سجنوا ولا يزال ٧ ٠٠٠ منهم في السجن أو في معسكرات

الاحتجاز . ومع ذلك ، وحسب الأرقام التي نشرها مشروع قاعدة البيانات بشأن حقوق الإنسان للفلسطينيين ، تسببت أعمال العنف التي ارتكبتها كل من القوات المسلحة الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين المسلحين في ارتفاع عدد الضحايا ، منذ بداية الانتفاضة ، الى ٦١١ فلسطينيا منهم ١١٨ طفلا على الأقل دون الخامسة عشرة من العمر" .

وأضافت الرسالة أنه :

"علاوة على كل ذلك ، أعلنت منظمة العفو الدولية أن ٥ ٠٠٠ فلسطيني ذهبوا ، منذ بداية الانتفاضة ، ضحية لممارسة 'الاحتجاز الإداري' الاسرائيلية ، وأن ١٠٠ ١ فلسطيني ما زالوا رهن الاحتجاز الإداري" .

ان أحدا لا يمكن إلا أن يشعر بالقلق والجزع للدور المتزايد للمستوطنين الاسرائيليين في عمليات القمع الوحشية . وأن هذا الدور يلقي مساندة وتأييد سلطات تل أبيب وقوات الاحتلال بكل الوسائل ، وهو تعبير عن الهوس الذي أصاب نظام تل أبيب الذي ما فتئ مسؤولوه يصرحون علنا ويتحد سافر للرأي العام العالمي والضمير الانساني أنهم سيستخدمون كل الوسائل ، بما فيها الوسائل الأكثر وحشية ، لقمع الانتفاضة . وهناك الأدلة التي تؤكد بشكل واضح أن دور المستوطنين الاسرائيليين لم يكن دورا اعتباطيا أو رد فعل بل انه عمل منظم تشرف عليه قوات الاحتلال ، وهو يقع ضمن اطار مخطط رسمي ارهابي يقضي بتشكيل مجموعات مسلحة لا تدخل في عداد ما يسمونه بالجيش النظامي . وقد عرف عن هذه المجموعات أنها تُشكل من أعضاء مجموعة منظمة "غوش إمونيم" الصهيونية المتطرفة وعدد من التنظيمات الفاشية المتطرفة الأخرى والمستوطنين الاسرائيليين . وتقوم هذه الوحدات بإعداد وتنفيذ عمليات التخريب والقتل في المدن والقرى والأرياف في الأرض الفلسطينية المحتلة ، وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

ويكفي للتدليل على خطورة هذا التطور أن تُذكر بالفارة التي شهدتها المستوطنون الاسرائيليون يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو الماضي على قرية كفل حارث

الفلستينية واطلاق النار بدون تمييز على سكانها واضرام النار في منازلهم وقتل وجرح العديد من سكانها الفلستينيين من بينهم الطفلة ابتسام عبد الرحيم بدوية ، البالغة الرابعة عشرة من العمر ، التي قتلها المستوطنون المهاجمون عن عمد بينما كانت تقف قرب بيت كانوا قد أضرموا النار فيه .

لقد بدأت الحملة المسعورة ضد أبناء الشعب الفلستيني في الارض المحتلة تتجه نحو اتخاذ تدابير عنصرية جديدة ، منها ارغام العمال العرب في بعض الاراضي المحتلة على حمل شارات خاصة مميزة تعيد الى الذاكرة النجمة الصفراء التي فرضت النازية على اليهود حملها في الحرب العالمية الثانية . ومن هذه التدابير أيضا ما سبق لسلطات تل أبيب أن طبقتها وهي اصدار لوحات خاصة لسيارات السكان العرب في الاراضي المحتلة لتمييزهم . وهناك أيضا تدابير للفصل العنصري تقضي باصدار بطاقات خاصة للسكان العرب في الاراضي المحتلة لتحديد اقامتهم في مناطقهم وحظر تنقلهم خارجها .

ان كل ما تقدم يبرز للعالم أجمع وبما لا يدع مجالا للشك التماثل البنيوي بين الصهيونية والنازية ، ولا يمكن لاحد أن يتجاهل الصلة المباشرة بين هاتين الظاهرتين العنصريتين وممارساتهما القمعية ضد الشعوب وسياساتهما الرامية الى التوسع والاستيلاء على أراضي الغير وتحويل أصحابها الشرعيين الى طبقة تعيش تحت ظروف العنصرية والفصل العنصري .

ومن هنا نؤكد مرة أخرى أهمية دور مجلس الأمن ومسؤوليته الخامة في اتخاذ الاجراءات العاجلة الفعالة لوضع حد لنمو هذه الظاهرة العنصرية الفاشية الجديدة وتقديم الحماية الفعالة لسكان الأراضي العربية المحتلة وأطفالهم وممتلكاتهم ، وتحقيق الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من هذه الأراضي ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، ولقد كانت الغرمة مهيئة للمجلس في العديد من المناسبات لتحقيق هذه الغايات ، ويمكن للمرء أن يتصور كم من الارواح البريئة كان يمكن أن تنقذ من الموت ، وكم من المآسي كان يمكن تجنبها لو أن واحدة من هذه الغرم قد اغتتمت .

انه لمن المناسب في هذا الصدد أن نتذكر تقرير الأمين العام الصادر بالوثيقة رقم S/19443 بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، أي في الشهر الثاني من بدء انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، والذي استطاع تحديد ابعاد المشكلة وأسبابها برؤية واضحة حينما قال :

"لا بد من التشديد على نقطة تتسم بأهمية أساسية ، فمن الضروري القيام بمزيد من العمل لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين ، ولكن هذه التدابير لا يمكن أن تكون أكثر من اجراءات مسكنة ، فهي لا تستطيع معالجة المشكلة الأساسية وهي استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية التي استولت عليها في حرب عام ١٩٦٧" . (S/19443 ، الفقرة ٢٠)

اذن المشكلة الأساسية تكمن ، كما ذكرنا آنفا وكما ذكر السيد الأمين العام في استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وهذا ما طالب المجتمع الدولي مرارا

وتكرارا ، عبر عشرات القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة ، بوجوب انهاءه فورا ، بالنظر الى أن الاحتلال عدوان ، واستمراره هو استمرار للعدوان ، والمسؤولية تقع على عاتق مجلس الأمن عن انتهاء الاحتلال وانهاء العدوان . ولا يجوز ربط انتهاء الاحتلال بشروط أو وقف تنفيذه على تحقيق أمور مهما كان شأنها . وان أولئك الذين كانوا يعتقدون أن الانتفاضة حدث عابر وأنه لا حاجة لتنفيذ توصيات الأمين العام التي تضمنها تقريره المذكور بشأن حماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي فقد ارتكبوا خطأ جسيما في التقدير . فالانتفاضة جنبا الى جنب مع المقاومة الباسلة لابناء شعبنا في الجولان العربي السوري وجنوب لبنان المحتلين هي في أبعادها وأهدافها ثورة شعبية سياسية في وجه الاحتلال والاستيطان الاسرائيليين .

لقد اثبتت هذه الثورة خلال الثمانية عشر شهرا الماضية ، كما اثبتت المقاومة الوطنية في الجولان وجنوب لبنان ، فعاليتها وقدرتها على الصمود والاستمرار . كما اثبتت في زخمها المتواصل التصميم الراسخ لشعبنا العربي في الأرض المحتلة على تحرير أرضه ومقدساته من الاحتلال الاسرائيلي بكل مظاهره العسكرية والاستيطانية ، وعلى أنه لن يقبل مبادلة هذه الثورة بأي شيء آخر غير التحرير الكامل .

وقد ذكر الأمين العام في تقريره بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة القاضية بعدم جواز اكتساب الأراضي بالحرب واصرار هذه القرارات على وجوب انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ . وذكر الأمين العام بتأكيد هذه القرارات على الدوام بأن الأراضي التي وقعت تحت السيطرة الاسرائيلية أثناء حرب ١٩٦٧ هي أراضٍ محتلة ضمن إطار مفهوم اتفاقية جنيف الرابعة وأن هذه الاتفاقية تسري على هذه الأراضي المحتلة . وأوصى الأمين العام بأن ينظر مجلس الأمن في توجيه نداء رسمي الى جميع الأطراف المتعاقدة السامية في هذه الاتفاقية التي لها علاقات مع اسرائيل يسترعي فيه انتباه هذه الأطراف الى التزامها بموجب المادة الاولى من الاتفاقية بأن تكفل احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف ويحثها على استخدام جميع الوسائل المتاحة لضمان تطبيق الاتفاقية .

ان اسرائيل ماضية في تنفيذ مخططاتها التوسعية ، وقد أكدت ذلك في العديد من المناسبات ، وتمسكت وما زالت تتمسك بلاءاتها : لا لانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، لا لوقف بناء المستوطنات الاسرائيلية ، لا للدولة الفلسطينية ، ولا للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط . وقد أكدت هذه اللغات مرة أخرى برفضها بيان السيد بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية مؤخرًا ، الذي دعا فيه اسرائيل الى أن تتخلى عن حلمها في اقامة اسرائيل الكبرى ، والى أن تتوقف عن بناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة .

السؤال الذي يطرح نفسه الآن على الجميع ازاء هذا الموقف الخارج على القانون الذي تصر اسرائيل على التمسك به : ماذا يمكن لمجلسكم عمله لارغام اسرائيل على وقف مذابحها في الاراضي العربية المحتلة ، والانسحاب من الاراضي العربية ؟ إن الجواب على هذا السؤال يكمن بكل تأكيد في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

السيدة ديالو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بوصفي ممثلة

السنغال ، وبوصفي رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أود ، بادئ ذي بدء ، أن اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وأن أؤكد لكم تعاون وفدا الكامل معكم ، وأن يكون تحت إشارتكم دائما . إن خصالكم ، وسعة خبرتكم الدبلوماسية ، واقتداركم تضمن نجاح أعمال المجلس .

وأود ، أيضا ، أن أشكر سلفكم سعادة السير كرسبين تيكيل الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، وأن أهنئه على رئاسته البارزة للمجلس خلال شهر أيار/مايو ١٩٨٩ .

مرة ثانية يجتمع مجلس الأمن بناء على طلب المجموعة العربية لمناقشة الحالة المقلقة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . ويواجهنا نداء ملح بسبب الشاغل الذي يمسك بخناق المجتمع الدولي في وجه تعنت إسرائيل وإصرارها على سياسة الاحتلال ، والسيطرة ، والقمع ، والشلل الذي أوشك أن يمسبب مجلس الأمن ، والمماطلات العديدة في عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط .

إن وفد بلادي ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تشغلها بوجه خاص الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وقد ذكر بياننا ممثلي فلسطين وسوريا مجلس الأمن بمأساة الشعب الفلسطيني .

إن اجتماع اليوم يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لنا لأنه ينعقد في الوقت الذي تتدهور فيه الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة رغم احتجاجات المجتمع الدولي المتعاضمة . فقد تفاقم وحشية قمع قوات الاحتلال ، بما يسببه كل يوم من موت وإصابات بالغة وتخريب جماعي وكل ألوان أمتهان كرامة الإنسان ، وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ، كل ذلك في جو من الاستفزازات المتزايدة من جانب المستوطنين الإسرائيليين المتوحشين .

وفي آخر رسالة وجهتها إلى الأمين العام ، ومؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩

استرعى الانتباه إلى الطبيعة المأسوية للحالة . إلا أن المجلس ما زال عاجزاً عن الموافقة على التدابير الفعالة لحماية الشعب الفلسطيني ، وعن ضمان سلامتهم وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

لقد أعلننا من قبل أنه قد حان الوقت بالنسبة لمجلس الأمن ، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين ، ليزيد من تدخله بأن يقدم إسهاماً إيجابياً للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

إن اتخاذ مجلس الأمن الإجراءات المناسبة سيخفف من معاناة المدنيين الفلسطينيين ، ومنهم النساء والأطفال ، على نحو ما طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٤٣ المؤرخ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٩ .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعيد إلى الأذهان تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الذي أعده وفقاً لقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٧٧) وأود ، في هذه المناسبة ، أن أشيد بالأمين العام لجهوده التي لا تكل . ويتضمن التقرير توصيات وملاحظات متعلقة بحماية الفلسطينيين بالوسائل القانونية ، وعن طريق المساعدة العامة ، والإعلام . وهذه الوثيقة تستأهل اهتماماً خاصاً من قبل أعضاء مجلس الأمن . ولن نمل من تكرار القول إن العمل السياسي وحده كفيل بتلبية التطلعات المشروعة ، على نحو عادل ودائم ، لشعب انتزعت منه حقوقه ، وانتهكت كرامته ، ولكنه مقتنع بعدالة قضيته .

وبالطبع ، لا تزال هناك عقبات تعترض حل مشكلة الشرق الأوسط المعقدة . وتعود هذه العقبات في الأغلب ، إلى الخلافات داخل المجتمع الدولي ، وإلى عناد إسرائيل ، والافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب بعض الدول التي كان يمكنها خلق الظروف المؤدية إلى السعي المشترك نحو حل شامل .

وعلى الرغم من تعقد المشكلة ، فإن مثل السلم والعدالة والحرية التي تشكل ركيزة ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن تحمل مجلس الأمن في الوقت الحاضر على أن يدعم حركة التضامن التي تتزايد يوماً بعد يوم تأييداً لاستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف

للشعب الفلسطيني وفقاً لرغبة الأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومنظمة الوحدة الأفريقية .

ومن بين جملة التدابير التي يمكن اتخاذها ، يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة وتوصياتها المتعلقة بمسألة فلسطين والخاصة بإحلال سلم عادل ودائم . وقد وردت المبادئ التوجيهية لهذا السلم في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وقد أعادت التأكيد عليها مؤخراً القمة العربية الاستثنائية المنعقدة في الدار البيضاء من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، والاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز المنعقد في هراري من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨٩ .

ويتمثل دور مجلس الأمن في تحقيق الآمال التي ولدتها بوادر التحرك نحو تسوية مسألة فلسطين ومن تلك التحركات قبول منظمة التحرير الفلسطينية للقراريين ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، وأخذ حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في الاعتبار ، ومنها حقه في تقرير المصير ، ومشاركته الكاملة في أية محادثات ومفاوضات تجرى لتحقيق هذه التسوية . وفي هذا الوقت الذي يمتحن فيه الشعب الفلسطيني ، انتهج قاداته ، فسي عزم ، سياسة المصارحة الشجاعة ، وقاموا بدورهم ، وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ، حمل إسرائيل على الاستجابة على نحو بناء ، لأن القمع لا يمكن أن يقضي على الانتفاضة .

ومن أجل هذا نأمل أن تؤدي مداولاتنا إلى مشاركة متزايدة من جانب المجلس في الجهود التي تبذل من أجل إحلال السلام ، وهي وحدها الكفيلة ، بوضع حد للعذاب والعنف ، وتحقيق تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

من الأمور العاجلة أن يركز مجلس الأمن طاقته وجهده على العملية فيضفي عليها طابع الواقعية وروح التوفيق المعروفين جيداً عن أعضائه .

إن وفد بلادي ، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يؤكدان لك ، سيدي الرئيس ، تعاوننا الكامل في مواصلة الجهود نحو تحقيق هذا الهدف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة السنغال على

الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل الاردن . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم إليكم باسم

وفدي بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . إن ما تتمتعون به من خبرة

ودراية ، وما عرفته شخصيا عنكم من حكمة وبصيرة ونزاهة خلال وجودكم سفيراً لبلدكم في

بلدي ، الاردن ، يجعلني واثقاً من أن المجلس سيتمكن بفضل ذلك كله ، وبفضل تعاون

كافة أعضاء المجلس معكم من الخروج بالنتيجة المتوخاة من هذا الانعقاد الطارئ .

كما يسرني أن أعبر عن تقديرنا لسلفكم ، سعادة المندوب الدائم للمملكة

المتحدة سير كريستين تيكيل على جهوده القيمة في ادارة أعمال المجلس خلال الشهر

الماضي على الوجه الافضل .

يأتي انعقاد مجلس الأمن اليوم كمحاولة جديدة لانجاز مهمة انسانية كبيرة لم

يتمكن المجلس من انجازها حتى اليوم ، وهي بالتحديد ضمان سلامة وأمن المواطنين

الغلسطينيين الواقعيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وصيانة حقوقهم الانسانية الاساسية .

واذا كان المجلس لم يتمكن من اتخاذ ما يلزم من اجراءات ملحة لتحقيق هذا الغرض حتى

الآن ، فإن أمامه اليوم فرصة جديدة لايلاء هذا الامر الخطير ما يستحق من اهتمام ،

واتخاذ ما يلزم من خطوات .

وكما يعلم الجميع ، فإن ممارسات اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة

تزداد في كل يوم قسوة وضراوة . وهي تشكل انتهاكات صارخة للحقوق الانسانية

للغلسطينيين تحت الاحتلال ، ترتكبها اسرائيل غير عابئة بشجب العالم واستنكاره ،

ورافضة لقرارات هذا المجلس وغيره من هيئات الامم المتحدة المعنية . وما لم يرقم هذا

المجلس بحمل اسرائيل على احترام المواثيق الدولية ذات الصلة ، فإنها لا بد ستواصل

سياساتها القمعية الهادفة إلى سحق انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة

واخماد روحه الوطنية التي لا يمكن أن تخمد .

وقد لا يكون من الضروري التذكير بأن سياسات اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة لم تبدأ مع الانتفاضة ، ولكنها ازدادت بعدها بطشا وارهابا . فهدف اسرائيل منذ بداية احتلالها عام ١٩٦٧ يبدو كأنه ، وما يزال القضاء على أمل الفلسطينيين في الخلاص من سيطرتها وممارسة حقهم في تقرير المصير للعيش بكرامة وحرية على تراب وطنهم .

ولا يخفى على أحد من المراقبين حقيقة ما يجري في الاراضي المحتلة رغم محاولات اسرائيل المستمرة في التعتيم عليها . فالاعتداءات على الفلسطينيين مازالت مستمرة . واستخدام الذخيرة الحية بنية القتل مازال مستمرا . وكذلك هدم المنازل ، والاعتقالات الواسعة النطاق ، وفرض حظر التجول المتكرر ، واغلاق المؤسسات التعليمية ، وتدنيس أماكن العبادة ، واستخدام الغازات المختلفة ، وممارسة سياسات الخنق الاقتصادي ، ومصادرة الاراضي ، واقامة المستوطنات اليهودية ، وغير ذلك الكثير .

ولقد غدا سقوط الشهداء والجرحى كل يوم أمرا عاديا حتى بات يخشى أن يفقد العالم اهتمامه بهذه الخسائر البشرية التي توقعها اسرائيل ظلما وعدوانا . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، سقط في يوم واحد من الشهر الماضي ، يوم ١٩ أيار/مايو ثمانية شهداء ، ثلاثة منهم في الضفة الغربية ، وخمسة في قطاع غزة . كما سقط في قرية "نحالين" بالضفة الغربية خمسة شهداء ، ووقع حوالي ٥٠ جريحا على يد أفراد شرطة الحدود الذين داهموا القرية عند الفجر ، وأطلقوا الذخيرة الحية على السكان مباشرة .

وكما يعلم الجميع ، فإن هذه الممارسات جميعها قد استمرت رغم صدور العديد من القرارات عن هذا المجلس التي تؤكد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، وتطالب اسرائيل باحترام بنودها . وأنه لمن سخرية القدر أن تنكر اسرائيل انطباق هذه الاتفاقية على الاراضي التي تحتلها رغم أنها جاءت تعبيرا عن رفض المجموعة الدولية للمعاملة التي لقيها اليهود خلال الحرب العالمية الثانية ، وهذا ما بينه تقرير للأمم المتحدة صادر في الوثيقة A/8089 جاء فيه ما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"يمكن أن تعتبر اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تعبيرا عن شعور المجتمع الدولي بالاشمئزاز حيال المعاملة التي لقيها اليهود الذين عاشوا في ظل النظام النازي أثناء فترة الحرب والاحتلال والذين تعرضوا للاهانات وسوء المعاملة والحرمان في انكار صارخ لحقوق الانسان" .

(واصل الكلمة بالعربية)

وقد صدر قبل أيام تقرير عن منظمة العفو الدولية (MDE/15/06/89) يؤكد على الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، بخاصة عن طريق الاعتقالات الادارية . ولا أجد حاجة لاستعراض تفاصيل هذا التقرير الذي لا بد أن يكون جميع المهتمين قد اطلعوا عليه . غير أن العبارة التالية الواردة في الصفحة الثانية من التقرير المذكور ربما تلخص ما جاء فيه :

(تكلم بالانكليزية)

"مابرحت منظمة العفو الدولية تشعر منذ سنوات بالقلق ازاء اساءة استخدام الاحتجاز الاداري في اسرائيل والاراضي المحتلة في اعتقال سجناء الضمير الذين يلقي القبض عليهم لمجرد الممارسة غير العنيفة لحقهم في حرية التعبير عن الرأي والانتماء ... ومنذ بداية الانتفاضة أصبح الاحتجاز الاداري شائع الاستخدام" .

(واصل الكلمة بالعربية)

وفي الوقت الذي يلاقي فيه الفلسطينيون على يد قوات الاحتلال الاسرائيلية شتى أنواع الاضطهاد ، فإنهم كذلك يواجهون حملة شرسة من قبل المستوطنين اليهود أخذت تشتد لتشكّل ظاهرة خطيرة . وهي حملة عدوانية صادرة عن كراهية وعنصرية ، وتحظى برعاية وحماية السلطات الاسرائيلية .

ولقد باتت اعتداءات المستوطنين اليهود على المواطنين الفلسطينيين متكررة لدرجة أنها أشارت استياء عدد من المسؤولين الاسرائيليين أنفسهم . وهذا بالتأكيد لم يأت غيرة على مصلحة الضحايا الفلسطينيين ، وإنما جاء خشية أن تؤدي ممارسات المستوطنين هذه الى مزيد من ردود الفعل الغاضبة من الفلسطينيين .

وكما أوردت وسائل الإعلام مؤخراً ، فإن عددا من المستوطنات شكلت دوريات مسلحة خاصة بها تقوم بالاعتداء على الفلسطينيين بشكل يخرج عن نطاق الدفاع عن النفس . ومن المعروف أن الجيش الاسرائيلي يزود المستوطنين بالأسلحة ومعدات الاتصال وسيارات الجيب اللازمة لهذه الغاية . وعلى سبيل المثال ، فقد شكل عدد من مستوطني "كريات أربع" قوة ميليشيا للتدخل السريع ضد الفلسطينيين بحجة أن الجيش الاسرائيلي لا يواجه الفلسطينيين بالسرعة والحزم الكافيين ، علما بأن اعتداءات المستوطنين هذه غالباً ما تتم تحت حراسة قوات الاحتلال ، كما حدث في الثالث من الشهر الماضي حين اعتدى عدد من المستوطنين من "كريات أربع" على الفلسطينيين في مدينة الخليل وحاولوا إحراق مسجد خالد بن الوليد فيها .

ولقد تجاوزت ممارسات المستوطنين اليهود نطاق الاعتداء بحجة الدفاع عن النفس الى اتخاذ إجراءات عنصرية تبعث على الاشمئزاز ، كما حصل في مستوطنة "آرييل" التي فرض مجلسها على المواطنين الفلسطينيين الذين يعملون فيها وضع إشارة على قمماتهم تميزهم بأنهم "عمال غرباء" .

إن هذا المجلس ، بحكم تكوينه ومصالحاته ، يحمل أمانة خاصة تجاه الفلسطينيين الواقعيين تحت الاحتلال تفرّض العمل الفوري من أجل وضع حد لمعاناتهم ومن أجل ضمان كرامتهم وحقوقهم الإنسانية الأساسية . كما أن على هذا المجلس مسؤولية العمل بجهد وحزم من أجل المساعدة في إحلال السلام في الشرق الأوسط .

إن ما يتخذه المجلس الكريم من إجراءات لضمان الحقوق الإنسانية لسكان الأراضي المحتلة يظل مجرد إجراءات مرحلية ريشما يتم التوصل الى التسوية السلمية المنشودة للنزاع العربي الاسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية . وفي هذا الصدد ، فإننا نود الإشارة من جديد الى تقرير سعادة الامين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي قدمه الى هذا المجلس في ٢١ كانون الثاني/يناير من العام الماضي في الوثيقة S/19443 . وندعو الى أن يعيد المجلس النظر في ذلك التقرير القيم الهام ليعتمد عليه في تقديره للوضع ، ويتبنى ما جاء فيه من توصيات ، ويستلهم ما تضمنه من نتائج .

وإذا كانت الانتفاضة الشعبية التي تدخل بعد ثلاثة أيام شهرها التاسع عشر قد فاجأت العديد من المراقبين والمعنيين ، بما فيهم اسرائيل ، وأشارت استغرابهم ، فإن استمرارها طوال هذه المدة ، وبهذا الزخم ، هو بالتأكيد مدعاة لمزيد من الاستغراب والعجب ، وكثير من التقدير والإعجاب . فلقد أكدت هذه الانتفاضة على أن روح التحرر الوطنية لدى الفلسطينيين ظلت متقدة رغم مرور عقدين من الزمن على الاحتلال . واستمرار الانتفاضة رغم كل الذي قدمه الفلسطينيون من تضحيات ، وما لقوه من بطش وعسف على يد اسرائيل دليل متجدد كل يوم على أن هذا الشعب مصمم على الخلاص من الاحتلال الاسرائيلي مهما بلغ الثمن . وأنه لأجدي لإسرائيل أن تدرك هذه الحقيقة ، وتراجع عن أوهامها في إمكانية تكريس الاحتلال ، وتقر بالواقع الجديد الذي خلقتة الانتفاضة والذي أفرز مبادرة السلام الفلسطينية التي أكد مؤتمر القمة العربي الأخير في الدار البيضاء الذي انعقد في الفترة من ٢٣ الى ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ ، دعمه لها .

إن تسوية النزاع العربي الاسرائيلي ، ولبه القضية الفلسطينية ، لا يمكن أن تتحقق إلا بانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة لتمكين الفلسطينيين من تقرير مصيرهم بحرية وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني تحت قيادتهم الوطنية ، منظمة التحرير الفلسطينية .

ورغم إدراك العالم كله لهذه المسلمات ، فإن إسرائيل مازالت تغالط الامنطق وتسبح ضد التيار في محاولة مستميتة لقلب الواقع الجديد ، وهي تدرك في قرارة نفسها أنه لم يعد من الممكن الرجوع الى مرحلة ما قبل الانتفاضة ، وإنه إذا كانت إسرائيل تريد السلام حقاً فإنه عليها مدّ يد السلام الى الفلسطينيين كما فعلوا هم ، والاستجابة لمطالبهم الوطنية المشروعة . أما إذا استمرت إسرائيل في نهجها الحالي ، فإنها تبدو بأنها عازمة على إطالة أمد هذا النزاع ، والقضاء على كل أمل في التوصل الى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة له . وهذا بالتأكيد ليس في صالح إسرائيل ولا غيرها . وهي إذا كانت ترى غير ذلك فهي بحاجة إذن الى من ينبهها الى خطئها ، ويعيدها الى رشدها ، وذلك حرصاً على مستقبل منطقة الشرق الأوسط بأسرها والسلام العالمي بأكمله .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاردن على الكلمات

الرفيعة التي وجهها اليّ .

نظراً لتأخر الوقت ، اعتزم رفع الجلسة الآن .

وبغية إتاحة مزيد من الوقت أمام أعضاء المجلس لإجراء المشاورات ، ستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الأعمال غداً ، الأربعاء ، ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، في الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠